

كراسة الشروط والمواصفات الفنية الخاصة
بالمناقصة العامة رقم (2) لسنة 2026/2025م
بشأن عملية صيانة فنادر الأرصفة رقم
(6-7-8-9) بميناء الأدبية البحرى

تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية
يوم الاحد الموافق 2025/9/21م

قيمة النسخة: 5000 جنيه

المحتويات

1. مقدمة	5
1.1 الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	5
1.2 نبذة عن موضوع المناقصة	5
1.3 الجهات مقدمة العطاء	5
2. الشروط العامة	6
2.1 القانون والقواعد الحاكمة	6
2.2 نوع المناقصة	6
2.3 كراسة الشروط والمواصفات	6
2.4 عنوان مراسلات مقدمي العطاءات	6
2.5 تقديم العطاءات	6
2.6 سريان مفعول العطاء	7
2.7 الجدول الزمني لإجراءات المناقصة	7
2.8 الاستفسارات الفنية	7
2.9 اللغة المستخدمة	8
2.10 تاريخ ومكان انعقاد جلسة فض المظاريف	8
2.11 مدة الارتباط	8
2.12 التأمين	8
التأمين الابتدائي	8
التأمين النهائي	8
2.13 معاينة موضوع المناقصة	9
2.14 تجزئة المناقصة	9
2.15 فض المظاريف الفنية	9
2.16 التقييم الفني	9
2.17 تعديل الكميات	10
2.18 فض المظاريف المالية	10
2.19 التقييم المالي	10
2.20 أخطار العطاء الفائز والترسية المالية	10
2.21 توقيع العقد	10
2.22 حرية الهيئة في الإلغاء والتعديل	10
2.23 مسؤولية الهيئة عن تكاليف العطاءات	10
2.24 التنازل عن العقد	11
2.25 الإخلال بشروط التعاقد	11

11	2.26	فسخ العقد تلقائياً
11	2.27	فسخ العقد قبل انتهائه
12	2.28	الالتزام بالقوانين
12	2.29	فض المنازعات
12	2.30	شروط وأحكام أخرى
13	3.	الشروط الفنية الخاصة للعملية
13	3.1	التنفيذ على الحساب وغرامات التأخير
13	3.2	طريقة المحاسبة
13	3.3	مسؤوليات من ترسو عليه المناقصة تجاه الهيئة
14	3.4	مدة التعاقد وضمان الأعمال
14	3.5	التزامات مقدم العطاء
15	3.6	كميات المقايسة
16	3.7	تحليل الأسعار
16	3.8	صرف المبالغ المعلاة
17	3.9	فحص الأعمال قبل تغطيتها
17	3.10	إزالة المواد والمصنعات والأعمال المعيبة
17	3.11	إيقاف العمل والإجراءات التي يتم اتباعها
18	3.12	الأعمال الإضافية والمستجدة
18	3.13	الاستلام الابتدائي
18	3.14	الاستلام النهائي
20	4.	محتويات المظروف الفني
20	4.1	بيانات الجهة مقدمة العطاء
20	4.2	العروض الفنية للأعمال
21	4.3	المرفقات
22	5.	محتويات المظروف المالي
23	6.	جدول الفئات والكميات
26	7.	مشروع العقد

المصطلحات المستخدمة

المصطلح	التعريف
الهيئة	الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
مقر الهيئة	المقر الكائن بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة - بجوار شركة العاصمة الادارية - القاهرة.
اللوائح والقوانين	لوائح الهيئة والقوانين المصرية والقرارات التشريعية وكافة اللوائح والقرارات الوزارية والقواعد التنظيمية المصرية ذات الصلة بالمشروع.
العرض	ويقصد به المستندات التي يعلها ويقدمها المستثمر طبقاً لكراسة الشروط المواصفات المعدة من قبل الهيئة بما في ذلك أي مستندات مكتوبة وأي مواد أخرى مقدمة منه.
العرض المستوفى	العرض المستوفى لجميع المتطلبات المذكورة تفصيلاً في كراسة الشروط المواصفات المعدة من قبل الهيئة.
العروض غير المستوفاة	العروض غير المقبولة فنيا
الجهة المستفيدة	الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
الجهة مقدمة العطاء	مقدم العطاء يمكن أن تكون شركة أو هيئة أو جهة حكومية.
المناقصة	المناقصة العامة رقم (2) لسنة 2026/2025 م

1. مقدمة

1.1 الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

هي الهيئة العامة المنشأة وفقاً لأحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر بالقانون رقم 83 لسنة 2002، والمعدل بقرار بالقانون رقم 27 لسنة 2015 لإدارة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وكذلك ستة موائى وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 330 لسنة 2003، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2282 لسنة 2015م

1.2 نبذة عن موضوع المناقصة

في إطار دعم الدولة لمنظومة المناطق الاقتصادية الخاصة صدر قرار مجلس الوزراء رقم 2282 لسنة 2015 بشأن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بإنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس؛ بهدف إيجاد هيئة مستقلة قادرة على إقامة وتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والعمل على جذب الاستثمارات إليها، وإقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية القادرة على المنافسة مع مثيلاتها في العالم. وزيادة حصة مصر في التجارة العالمية وذلك من خلال توحيد سلطات الإدارة، وأداء الأعمال وفقاً لأعلى المستويات العالمية، وتوفير المرافق والخدمات بأرقى المعايير والمواصفات الفنية، وتطبيق النظم والمزايا والإعفاءات الكفيلة بإطلاق طاقات الاستثمار والتنمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير القوى البشرية المدربة اللازمة لذلك وتهيئة أفضل مناخ عمل جاذب للاستثمار، خاصة في ظل سياسة الانفتاح على العالم التي تنتهجها الدولة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونظراً لحرص الهيئة على تهيئة المناخ المناسب للقطاعات العاملة بميناء الأدبية؛ فقد تلاحظ احتياج الميناء لطرح عملية صيانة فنادر الأرصفة رقم (6-7-8-9).

من هذا المنطلق فقد قامت الهيئة بطرح هذا النشاط على المتخصصين في ممارسته بميناء الأدبية عن طريق المناقصة العامة طبقاً للشروط الواردة بالكراسة موضوع المناقصة في إطار لائحة المشتريات الخاصة بالهيئة؛ على أن يتولى من ترسو عليه المناقصة القيام بكافة الأعمال من توريد وتركيب وصيانة بكافة معداته.

1.3 الجهات مقدمة العطاء

الجهات المعنية بالمناقصة هي شركات متخصصة في مجال اعمال صيانة الأرصفة البحرية وذات خبرة وكفاءة مشهودة في نفس هذه الأعمال ويجب تقديم سابقات اعمال في الاعمال المشار اليها بعالية، ويفضل من له / لهم - سابقة خبرة في التعامل مع الحكومة والشركات المملوكة للدولة.

2. الشروط العامة

2.1 القانون والقواعد الحاكمة

تطبق الهيئة قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر بالقانون رقم (83) لسنة 2002 وتعديلاته الصادرة بالقرار بقانون رقم (27) لسنة 2015م وتخضع لأحكام اللوائح الخاصة بها ومنها لائحة المشتريات والعقود بالهيئة وعلى من يرغب في الاطلاع أو الحصول على نسخة التفضل بتقديم طلب الى ادارة المشتريات بالهيئة.

2.2 نوع المناقصة

المناقصة عامة وتخضع لأحكام لائحة المشتريات الخاصة بالهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

2.3 كراسة الشروط والمواصفات

- على الجهة مقدمة العطاء أن تراجع شروط ومواصفات الكراسة بعناية ودقة، ويتم شراء كراسة الشروط والمواصفات بتقديم الآتي:
- خطاب تفويض من الجهة مقدمة العطاء باسم الشخص الذي سيقوم بشراء الكراسة على أن يكون موقع ومختوم بختم الجهة مقدمة العطاء.
 - دفع قيمة شراء الكراسة مقابل إيصال بذلك.
 - على الجهة مقدمة العطاء التوقيع على كافة صفحات كراسة الشروط والمواصفات، وختمها بخاتم الشركة، وإعادتها مرفقة بالعرض المقدم منها، مع إقرار بأنها درست الشروط والمواصفات جيداً وأنها موافقة على جميع الشروط والمواصفات وملزمة بها، على أن يكون الإقرار موقعاً ومختوماً بختم الجهة مقدمة العطاء.
 - تعد كراسة الشروط والمواصفات والعرض الفني وكافة الملاحق والمكاتبات المتبادلة بين الهيئة والجهة جزء من العقد الذي سيوقع بين الجهة المسندة وبين الجهة المتعاقدة ومكملة له.
 - لا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب ما يدونه المتقدم من اشتراطات ما لم تقبل الجهة المسندة ذلك كتابياً.

2.4 عنوان مراسلات مقدمي العطاءات

يجب على مقدمي العطاءات أن يقدموا البيانات الخاصة بالعنوان ورقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بهم التي سوف ترسل الهيئة عليها كل المراسلات والإشعارات المرتبطة بمستندات العطاء واسم الشخص المحدد للاستلام، ويعتبر هذا العنوان محلاً مختاراً له وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل عليه تنتج أثارها القانونية، وفي حالة تغيير العنوان يتعين إخطار الهيئة بالعنوان الجديد بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وإلا اعتبرت مراسلتها على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية.

2.5 تقديم العطاءات

تقديم العطاءات في مظاروفين منفصلين:

المظاروف الأول: العرض الفني

- يجب أن يستوفي العطاء جميع الشروط والقواعد الفنية المحددة في كراسة الشروط والمواصفات وإلا يعتبر العرض مرفوضاً فنياً.
- يجب أن يتم تسليم العطاء قبل موعد جلسة فض المظاريف (في حالة إرساله بالبريد العبرة تكون بتوقيت استلامه وليس بتوقيت إرساله).

- سيتبع ذلك تقييم العروض وهو ما قد يتخلله أن تطلب من الشركات استفسارات شفوية أو مكتوبة.
- يتم تقييم العروض فنياً وينتهي ذلك إلى قرار من لجنة البت بقبول أو برفض العرض.

المظروف الثاني: العرض المالي

- يتم فضه في جلسة لاحقة تحدد ويخطر بها من اجتازوا التقييم الفني.
- سيتبع ذلك الدراسة المالية للعروض التي تم قبولها.
- وتنتهي الاجراءات بالترسية والتعاقد مع صاحب العطاء الفائز مالياً.
- يبدأ العد للبرنامج التنفيذي من تاريخ يوم تسليم الموقع للمقاول.

2.6 سريان مفعول العطاء

يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الهيئة وحتى نهاية مدة سريان العطاء المحددة بكراسة الشروط، وإذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين الابتدائي المودع حق للهيئة دون حاجة إلى إنذار، أو الالتجاء إلى القضاء، أو اتخاذ أية إجراءات، أو إقامة الدليل على حصول ضرر.

2.7 الجدول الزمني لإجراءات المناقصة

يراعى أن تسير اجراءات المناقصة وفقاً للجدول الزمني التالي: -

تاريخ الاعلان عن المناقصة	يوم السبت الموافق 2025/9/3م
اخر موعد لشراء كراسة الشروط والمواصفات	يوم الاحد الموافق 2025/9/21م
موعد تلقي العروض وفض المظاريف الفنية	يوم الاحد الموافق 2025/9/21م
نهاية التقييم الفني والمالي للعروض واختيار أفضلها وإصدار أخطار الترسية للشركات الراسي عليها البنود	ستون يوماً من تاريخ فض المظاريف الفنية.

وفى حالة رغبة أي صاحب عطاء في تقديم عرضه في وقت سابق للتاريخ المحدد يكون عليه مخاطبة الهيئة من خلال بيانات الاتصال المذكورة أعلاه. وتحتفظ الهيئة بالحق في تأجيل موعد وتاريخ الإغلاق، على أن تقوم بإخطار مقدمي العطاءات بوقت كافي. الهيئة لن تلتفت إلى أي عرض يرد إليها بعد تاريخ وموعد تلقي العروض وفض المظاريف الفنية.

2.8 الاستفسارات الفنية

في حالة إذا ما وجد أحد مقدمي العطاءات أي تعارض أو خطأ أو نقص بكراسة الشروط أو إذا كان لديه أي استفسار أو رغبة للاستعلام عن كراسة الشروط يكون عليه إخطار الإدارة المركزية للتعاقدات بمقر الهيئة كتابياً خلال فترة لا تقل عن خمسة أيام قبل تاريخ موعد جلسة الاستفسارات، وستقوم الهيئة بالرد على تلك الأسئلة في صورة ملحق إضافي ويؤخذ في الاعتبار إصداره وتوزيعه على كل المتقدمين. ويجب توجيه الاستفسارات لأي من ممثلي الهيئة وذلك من خلال السيدة المهندسة / دينا محمد مخلوف - وفق البيانات الآتية:

اسم الشخص المسئول	السيدة المهندسة / دينا محمد مخلوف - كبير مهندسين بالهندسية والمشاريع
هاتف محمول	01008023068
البريد الالكتروني	Dina.makhlouf@sczone.eg

2.9 اللغة المستخدمة

اللغة العربية هي اللغة التي يجب استخدامها في كتابة العروض والمراسلات والاستفسارات والوثائق ولغة العقد الحاكمة هي اللغة العربية.

2.10 تاريخ ومكان انعقاد جلسة فض المظارييف

تحدد يوم الاحد الموافق 2025/9/21م موعداً لانعقاد جلسة المناقصة وذلك في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً بمقر الهيئة بالعاصمة الإدارية الجديدة. الهيئة لن تلقت إلى اي عرض يرد إليها بعد تاريخ جلسة فض المظارييف الفنية في المناقصة.

2.11 مدة الارتباط

مدة سريان العطاء ثلاثة أشهر من تاريخ فتح المظارييف الفنية، وعند انقضاء مدة سريان العطاء قبل الترسية يجوز لمقدمه استرداد التأمين الابتدائي، وفي هذه الحالة يصبح العطاء ملغي وغير نافذ المفعول. فإذا لم يطلب مقدم العطاء ذلك اعتُبر قابلاً لاستمرار مدة سريان الارتباط بعطائه إلى أن يصل للهيئة إخطار منه لسحب التأمين وعدولة عن عطائه.

2.12 التأمين

التأمين الابتدائي

التأمين الابتدائي وقدرة (90000) جنيها فقط تسعون ألف جنيها مصرياً لا غير ويرفق بالعرض الفني.

يكون التأمين باسم الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس - إما عن طريق السداد من خلال ماكينات التحصيل الإلكتروني الموجودة بالهيئة (P.O.S)، أو بشيك مصرفي أو معتمد من المصرف المسحوب عليه، أو بخطاب ضمان بنكي غير مقترن بأي شروط أو تحفظات وغير قابل للإلغاء وساري لمدة 4 شهور من تاريخ جلسة فض المظارييف الفنية، على أن يكون البنك الصادر منه خطاب الضمان لم يتعد حد إصدار خطابات الضمان المقررة من البنك المركزي.

التأمين النهائي

- على مقدم العطاء المقبول أن يودع في فترة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره بقبول عطائه تأميناً نهائياً يعادل (5%) من قيمة العطاء المقبول.
- إذا لم يقدم صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين النهائي في المهلة المحددة يحق للهيئة إلغاء العقد دون الحاجة لاتخاذ أية إجراءات قانونية، ويصبح التأمين الابتدائي في جميع الحالات من حق الهيئة. كما يكون لها الحق أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب العطاء المذكور، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطرق الإدارية.
- يرد التأمين الابتدائي إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة فنياً دون توقف على طلب منهم، وذلك فور انتهاء جميع إجراءات مرحلة البت الفني، وترد باقي التأمينات الابتدائية إلى أصحابها فور سداد التأمين النهائي للعطاء المقبول أو انتهاء مدة سريان العطاء.

- يتم احتجاز ما يعادل 5% من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال ممن ترسو عليه المناقصة تظل لدى الهيئة طوال مدة الأعمال محل العقد المزمع إبرامه وتصرف بعد المستخلص الختامي.
- لا تدفع جهة الاسناد فوائد على التأمين.

2.13 معاينة موضوع المناقصة

على المتقدم للمناقصة معاينة موضوع المناقصة المعاينة التامة النافية للجهالة قبل تقديم عطاءه، حتى يصل إلى إدراك واضح وتام للظروف المحيطة بالأعمال وطبيعة العمل، ومدى توفر المواد اللازمة لتنفيذ واستكمال الأعمال وإصلاح أي عيوب فيها والمسالك المؤدية إلى الموقع ووسائل الإقامة والإعاشة، وبوجه عام يعتبر أنه حصل على جميع المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمخاطر والأحداث الطارئة وكافة الظروف التي قد تؤثر على عطاءه، وسيعتبر أنه قد قارن الموقع مع مستندات العطاء، وتأكد بنفسه وتحت مسؤوليته من حالة الموقع والعوائق الموجودة والمناسيب الفعلية وأي ظروف أخرى قد تؤثر على قيامه بالأعمال طبقاً لنصوص واشتراطات مستندات العطاء، ويعتبر دخوله المناقصة إقراراً منه بدراسة ومعرفة موضوع المناقصة ومعاينته المعاينة التامة النافية للجهالة.

2.14 تجزئة المناقصة

المناقصة كلاً ولا تقبل التجزئة ويتم الترسية على أقل العروض المالية وذلك وفقاً للدراسة المالية التي يتم إجراؤها على العروض المقبولة فنياً.

2.15 فض المظاريف الفنية

ستقوم الهيئة بفتح مظاريف العطاءات في حضور مقدمي العطاءات اللذين يقررون الحضور أو من ينوب عنهم بموجب تفويض كتابي لحضور جلسات فتح المظاريف في الوقت والتاريخ والمكان المذكورين في البرنامج الزمني أعلاه، وعلى ممثلي مقدمي العطاءات الحاضرين أن يوقعوا لإثبات حضورهم، وسيتم فتح التغليف الخارجي وفض المظروف الفني في جلسة فض المظاريف الفنية والتأكد من استكمال العطاء والالتزام بمستندات العطاء. وستقوم الهيئة بإعداد محضر لوقائع جلسة فتح مظاريف العطاءات الفنية بما في ذلك المعلومات التي سيفصح عنها للحاضرين طبقاً لمتطلبات هذا البند.

2.16 التقييم الفني

ستقوم الهيئة قبل إجراء أي تقييم مفصل للعطاءات بفحص العطاءات التي قدمت وتحديد ما إذا كانت كل المعايير الأساسية المحددة في كراسة الشروط والمواصفات قد تم الوفاء بها. ويجوز للهيئة (ووفق تقديرها المطلق) أن تطلب استيفاء واستيضاح ما غمض من أمور فنية واستكمال المستندات الناقصة من العرض الفني المقدم من أصحاب العطاءات المتقدمة للمناقصة؛ بشرط مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بينهم ويتعين أن يكون هذا الطلب واستجابة مقدم العطاء كتابياً ولا يؤدي إلى أي تغيير جوهري في مضمون العطاء أو القيم والواردة بالعرض المالي. يعتمد التقييم الفني على القبول أو الرفض لكل بند من بنود العطاء على حدة. ويجدر التنويه أن العرض قد يتم رفضه لعدم تمكن اللجنة الفنية من التقييم أو لعدم الالتزام بالشروط وذلك لأسباب متعددة من بينها: -

- عدم وجود أي مستندات من المرفقات المطلوبة.
- عدم الالتزام بتقديم بيانات الشركة على النماذج الموجودة بالكراسة.
- عدم النص على إمكانية تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة بالكراسة والمسئولة عنها الجهة مقدمة العطاء.

2.17 تعديل الكميات

للهيئة الحق في أي وقت من الأوقات خلال مدة العقد أن تعدل في الكميات الواردة بقائمة الكميات سواء بالزيادة أو بالنقص في حدود 25% (خمس وعشرون في المائة) وبنفس سعر الوحدة مع تسوية السعر الإجمالي تبعاً لذلك، ويعتبر مقدم العطاء موافقاً على هذا الشرط بمجرد تقديم عطاءه، وليس له الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك.

2.18 فض المظاريف المالية

ستقوم الهيئة فور الانتهاء من تقييم العطاءات الفنية بإخطار مقدمي العطاءات كتابياً بما إذا كانت عطاءاتهم الفنية تعتبر مستوفية ومقبولة أو مرفوضة، كما يتضمن هذا الإخطار أيضاً دعوته مقدمي العطاءات المقبولة فنياً لفتح العطاءات المالية. وسيتم اتباع ذات الخطوات السابق اتباعها بجلسة فض المظاريف الفنية.

2.19 التقييم المالي

ستقوم الهيئة باستخدام القيمة المالية المقدمة والتي ستسدها الهيئة عن كل بند على حدة كأساس للتقييم المالي، والتقييم المالي سيتم فقط للعطاءات التي قبلت فنياً. وسيتم التقييم المالي في ضوء القيمة التي ستسدها الهيئة والتي يتضمنها العرض المالي مع الأخذ في الاعتبار في الشروط المالية المقدمة مع كل عطاء.

2.20 أخطار العطاء الفائز والترسية المالية

في حالة ما إذا كان قيمة أقل العطاءات أقل من القيمة التقديرية لبند المناقصة والموضوعة من قبل الهيئة، فيعتبر هذا العطاء فائزاً، وستقوم الهيئة بأخطار أصحاب تلك العطاءات بالبنود الراسية على كل صاحب عطاء.

2.21 توقيع العقد

تصدر الهيئة خطاب ترسية ويسلم لمن ترسو عليه المناقصة أو إخطاره به بموجب خطاب موصى بعلم وصول، وعليه أن يتقدم للهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للإخطار للتوقيع على العقد أو استلام أمر الأسناد، وفي حالة عدم استلام أمر الأسناد أو عدم التوقيع على العقد يحق للهيئة إلغاء الترسية ومصادرة التأمين ولا يحق له الرجوع على الهيئة في هذا الشأن، أما إذا كان التأخير لأسباب ترجع للهيئة فتحسب المدة المذكورة من تاريخ إخطاره بجاهزية العقد للتوقيع.

2.22 حرية الهيئة في الإلغاء والتعديل

- للهيئة حرية التصرف في أي وقت سابق لتاريخ وموعد فض المظاريف الفنية أن ترسل إشعاراً كتابياً لمقدمي العطاءات بالآتي:
- إلغاء أو تغيير الإجراءات الواردة بكراسة الشروط .
 - إلغاء، إضافة، تعديل كل أو جزء من كراسة الشروط .
 - مد فترة وتاريخ موعد لجنة فض المظاريف الفنية.

2.23 مسؤولية الهيئة عن تكاليف العطاءات

في جميع الأحوال لا تكون الهيئة مسئولة أمام أي مقدم عطاء عن أي تكاليف أو مصاريف أو خسائر أو أضرار قد يتكبدها في إعداد عطاءه، أو في إجراء المفاوضات اللاحقة المرتبطة بالعطاء أو الاتفاق، ولا تضمن أو تلتزم الهيئة بأي وجه من الوجوه بأن ترسي المشروع لأي متناقص يستجيب لهذا العطاء مهما كانت محتويات العطاء المقدم منه ومدى أفضليتها بالنسبة إلى ما قد يقدم من عطاءات من متناقسين آخرين ، ويقبل ويوافق مقدمو العطاءات على الالتزام بكل القواعد والشروط المنصوص عليها

في كراسة الشروط والمواصفات ومستندات العطاء ويقبلون قرارات الهيئة كقرارات نهائية في عملية الطرح والترسية، ويحق للهيئة إلغاء وسحب الطرح دون إعلان عن ترسية المشروع وفقاً فقط لإرادة الهيئة منفردة وبصرف النظر عن العطاءات التي قد يتم أو تم تقديمها، وذلك كله دون أدنى مسؤولية على الهيئة تجاه أي شخص قد حصل على كراسة الشروط أو تقدم أو سيقدم العطاء.

2.24 التنازل عن العقد

لا يحق لمن ترسو عليه المناقصة التنازل للغير عن القيام بكامل أعمال العقد أو أي جزء منه وفي حالة مخالفة ذلك يكون للهيئة الحق في فسخ العقد ومصادرة التأمين وتطبيق أحكام لائحة المشتريات الخاصة بالهيئة. ولكن يجوز له أن يتعاقد من الباطن عن أي جزء من الأعمال بشرط الحصول على موافقة كتابيه مسبقه من الهيئة، ومثل هذه الموافقة لا تعفي من ترسو عليه المناقصة من مسؤوليته أو التزاماته بموجب العقد، ويظل من ترسو عليه المناقصة مسؤولاً عن أعمال وأخطاء وإهمال أي مقاول من الباطن أو وكلائه أو موظفيه أو عماله تماماً كما لو كانت هذه الأعمال أو الأخطاء أو الإهمال صادره من من ترسو عليه المناقصة نفسه أو وكلائه أو موظفيه أو عماله، ولا يجوز لمن ترسو عليه المناقصة استبدال أي مقاول من الباطن سبق اعتماده إلا بعد موافقة مهندسي الهيئة كتابياً.

2.25 الإخلال بشروط التعاقد

في حالة الإخلال بشروط التعاقد فإنه يحق للهيئة فسخ العقد، أو سحب العمل من ترسو عليه المناقصة وتنفيذه على حسابه بذات الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها ويصبح التأمين النهائي من حق الهيئة، كما يكون لها الحق أن تخصم ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة أو تُستحق لمن ترسو عليه المناقصة لديها. وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى، أيأ كان سبب الاستحقاق دون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

2.26 فسخ العقد تلقائياً

يفسخ العقد تلقائياً قبل انتهاء مدته دون إبداء أية اعتراضات من المتعاقد، ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قانونية في الحالات الآتية: -

- (1) إذا ثبت أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعاملاته مع الهيئة أو حصوله على العقد.
- (2) إذا أفلس المتعاقد أو أعسر.

2.27 فسخ العقد قبل انتهائه

بخلاف الحالات التي ينقضي فيها العقد تلقائياً يكون للهيئة الحق في فسخ العقد قبل انتهاء مدته دون اعتراض من المتعاقد ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قانونية في الحالات الآتية:

- (1) إذا أخل المتعاقد بأي شرط من شروط العقد أو أي التزام من الالتزامات المنصوص عليها بكراسة الشروط.
 - (2) في حالة تقاعس أو تباطؤ المتعاقد في البدء بتنفيذ العقد.
- ويترتب على الفسخ في الحالات السابقة فيما عدا الوفاء بمصادرة التأمين النهائي لصالح الهيئة، ولها الحق في تحميل المتعاقد بكل خسارة أو مصروفات تنتج عن الفسخ، وحققها في مطالبته بالتعويض، ولها في سبيل ذلك الحجز على ما يكون للمتعاقد لدى الغير أو الجهات الإدارية الأخرى.

2.28 الالتزام بالقوانين

يلتزم من ترسو عليه المناقصة بكافة القوانين المصرية السارية وقت إبرام العقد وما يرد عليها من تعديلات مستقبلية والاستجابة لكافة متطلبات الهيئة والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة.

2.29 فض المنازعات

تطبق أحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر بالقانون رقم (83) لسنة 2002 وتعديلاته الصادرة بالقرار بقانون رقم (27) لسنة 2015م في المنازعات التي تنشأ حول تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود التعاقد المزمع إبرامه مع الراسي عليهم المناقصة.

في حالة فشل التفاوض فإن التعاقد يحكمه القانون المصري وتختص محاكم مجلس الدولة بالفصل في النزاع.

2.30 شروط وأحكام أخرى

يجب أن يخلو العطاء من كل قيد أو شرط أو أجل من أي نوع وإذا رغب مقدم العطاء في إبداء أي ملاحظة خاصة بالنواحي الفنية فيجب إثباتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني.
لن يلتفت إلى أي ادعاء من مقدم العطاء لوجود خطأ في العطاء المقدم منه أيًا كان هذا الخطأ إذا ما تقدم هذا الادعاء بعد الميعاد المحدد لفتح المظاريف.

3. الشروط الفنية الخاصة للعملية

3.1 التنفيذ على الحساب وغرامات التأخير

في حالة التأخير يتم تطبيق ما جاء من غرامات بلائحة المشتريات الخاصة بالهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمقررة بواقع (1%) عن كل أسبوع أو جزء منه لحين إتمام التنفيذ بحد أقصى 10% من إجمالي قيمة العقد، ويزيد مقابل التأخير إلى نسبة (15%) إذا تجاوزت مدة التأخير ذلك.

وتحسب الغرامة من قيمة ختامي العملية جميعها إذا رأت الهيئة أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الأكمل في المواعيد المحددة، أما إذا رأت الهيئة أن الجزء المتأخر لا يحول دون الانتفاع بما تم من أعمال فيكون حساب الغرامة بالنسب والأوضاع السابقة من قيمة الأعمال المتأخرة فقط.

ولا يخل توقيع الغرامة بحق الهيئة في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير. وإذا كانت العملية مجزئة إلى أجزاء مختلفة وحدد لكل جزء ميعاد خاص للنهوض، تطبق غرامة التأخير بنفس التقدير الموضح عليه عن كل جزء على حده وحسب قيمته الختامية وكأن كل جزء عملية بنفسها (من حيث توقيع وتقدير الغرامة فقط).

وإذا قامت الهيئة باستلام أو إشغال أي جزء من الأعمال قبل إتمام العمل بالكامل فإن غرامة التأخير تخفض بنسبة قيمة الجزء الذي تم استلامه أو إشغاله إلى قيمة الأعمال بالكامل، ولا يسرى هذا التخفيض على الحد الأقصى للغرامة.

وجميع الغرامات المشار إليها بالفقرات السابقة توقع بمجرد حصول التأخير وبدون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قانونية أو رسمية ويعتبر من ترسو عليه المناقصة أنه قد قبل توقيع الغرامات المشار إليها أنفاً بدون أي اعتراض وتخضع هذه الغرامات (لحساب الهيئة) أولاً بأول من كل دفعة مستحقة لمن ترسو عليه المناقصة أو من أية مبالغ مستحقة له لدى الهيئة.

3.2 طريقة المحاسبة

يقوم مهندس المقاول بعمل حصر لأعمال المستخلصات، وعلى مهندس الهيئة مراجعته تلك الأعمال والكميات على الطبيعة وذلك في وجود مهندس المقاول.

تصرف مستخلصات دورية طبقاً لما يتراءى للإدارة الهندسية بالميناء، وذلك طبقاً لما يتم تنفيذه على الطبيعة، وطبقاً للجدول الزمني المقدم بحد أقصى 95% من قيمه الأعمال التي يتم تنفيذها طبقاً للمواصفات، كما يمكن صرف دفعات بحد أقصى 75% من قيمة التشوينات الفعلية في الموقع، ويكون للهيئة السلطة المطلقة في تقدير قيمة هذه المواد، وإذا دخلت في الأعمال التالية خصمت قيمتها من المستخلصات.

3.3 مسؤوليات من ترسو عليه المناقصة تجاه الهيئة

➤ للهيئة الحق في المتابعة المستمرة والدورية والإشراف على أعمال من ترسو عليه المناقصة في أي وقت بالمنطقة محل المناقصة عن طريق جميع إداراتها، ويلتزم الراسي عليه المناقصة بذلك وبكافة ما تتخذه الهيئة من إجراءات وقرارات في هذا الشأن وتبسيط أعمال الإشراف.

➤ للهيئة الحق في المتابعة الدورية على أعمال الراسي عليه المناقصة، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أية مخالفة طبقاً لشروط التعاقد والقواعد القانونية والضوابط المعمول بها في هذا الشأن.

➤ يلتزم من ترسو عليه المناقصة المحافظة على الموقع نظيفاً ومرتباً، ويتخلص من جميع النفايات الناتجة عن عمله، وأن يتم ذلك بصورة دائمة وأولاً بأول.

3.4 مدة التعاقد وضمان الأعمال

- يجب ان تتم الأعمال في مدة أقصاها ستة اشهر من تاريخ تسليم الموقع لمقاول تنفيذ الأعمال بموجب محضر موقع عليه من لجنة تشكل من الهيئة الاقتصادية في حضور أحد مفوضي الشركة في مدة أقصاها أسبوعين من إصدار أمر الإسناد.
- علي صاحب العطاء الفائز ضمان كافة الاعمال محل التعاقد لمدة لا تقل عن سنة من تاريخ الاستلام الابتدائي لتلك الاعمال.

3.5 التزامات مقدم العطاء

1. يلتزم بالقرارات الصادرة من الهيئة أو التي قد تصدر بهذا الشأن.
2. يلتزم بتسهيل عمل موظفي الهيئة لمتابعة سير العمل بالموقع طوال مدة التنفيذ.
3. يلتزم باستخراج كافة التصاريح اللازمة للدخول والخروج ومن وإلى دائرة الجمرک لموظفيه ومعداته بمعرفته وعلى نفقته الخاصة، ويعتبر مسؤولاً عن أمن وسلامة وإقامة موظفيه مسؤولية كاملة.
4. يلتزم بتنفيذ جميع الأعمال الواردة بمقايضة الأعمال والمحافظة على كفاءتها طوال فترة التعاقد بعد إخطار الهيئة، وكذلك إخطار الهيئة بعد الانتهاء من الاعمال خلال المدة المحددة وبدء التشغيل.
5. يلتزم بإتباع إجراءات الأمن والسلامة بالميناء، وتعليمات الدفاع المدني والحماية المدنية والحريق، والأمن الصناعي، والتقييد بالتعليمات الخاصة بتلوث البيئة.
6. يلتزم باتباع التعليمات الخاصة بتنظيم العمل داخل الميناء.
7. يلتزم بسداد أي تعريفات أو مصاريف قد تفرض بقرارات وزارية أو بقرارات الهيئة حالياً أو مستقبلاً بشأن ما يتعلق بالميناء.
8. يكون مسؤولاً مسؤولية الشخص الحريص عن الحفاظ والصيانة اللازمة لكل وسائل البنية التحتية التي تخدم الموقع بما يضمن أداء الخدمات بفاعلية طوال فترة التنفيذ.
9. يقر المتقدم للمناقصة بأنه سيسلم موقع المشروع عند انتهاء مدة التنفيذ بما أضافه عليه من أعمال بحالة تشغيلية جيدة، وإذا نقص أو تلف منه شيء يلتزم بإعادته إلى حالته على نفقته فوراً وإلا كان للهيئة أن تخصم التكاليف من التأمين المودع لديها بدون إخطار أو تنبيه.
10. لا يقوم بإجراء أي تعديلات أو تغييرات داخل أو خارج منطقة التنفيذ إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الهيئة وطبقاً للقوانين المعمول بها، وعليه التقدم بالرسومات الهندسية التفصيلية التي تراها الهيئة كافية في بيان الأعمال المطلوبة؛ لإمكان البت فيها بالموافقة أو بالرفض قبل التنفيذ الذي يتعين أن يكون تحت إشراف الأجهزة الفنية للهيئة، ويعتبر بدء المتعاقد في التنفيذ قبل الحصول على الموافقة من الهيئة إخلال منه بشروط التعاقد مما يجيز للهيئة اتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بهذا الشأن.
11. يلتزم بنظافة وأمن وسلامة المنطقة محل المناقصة، كما يلتزم الراسي عليه المناقصة بإدارة المشروع وفقاً لدراسة متقنة وبعد الرجوع وموافقة الهيئة.
12. يلتزم بإخطار الهيئة بعد انتهاء مدة التنفيذ بميعاد فحص واختبار المنطقة محل المناقصة.

13. يلتزم بعد انتهاء مدة العقد المتفق عليها أن يسلم الموقع وما ينشأ عليه من مبان وخدمات وغير ذلك إلى الهيئة خالٍ من الرهون أو أي التزامات أخرى.
14. يتحمل كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والمصاريف المستحقة عن هذا النشاط دون أية مسؤولية أو أعباء من أي نوع على الهيئة، وذلك من حسابه الخاص إلى الجهة المعنية طبقاً للتشريعات السارية في ذلك الوقت.
15. يقوم بمراعاة تطبيق قواعد تشغيل العاملين وعلى الأخص خلال العطلات الرسمية للدولة، وكذا مراعاة قوانين الأمن العام والصحة والعمل والجمارك والأمن الصناعي والسلامة المهنية وقانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1975 وقرار وزارة التأمينات رقم 74 لسنة 1988م أو أي قرارات تصدر من مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
16. يلتزم بالتقدم للجهات المعنية لاستخراج تصاريح العمل، والحصول على موافقة الجهات المختصة على مزاوله النشاط، وذلك على نفقته الشخصية ودون أدنى مسؤولية عن الهيئة مع التركيز على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة والآداب العامة.
17. يلتزم بالمحافظة على سلامة جميع ممتلكات الغير وكذا ممتلكات الهيئة الاقتصادية التابع لها الموقع، وكافة المرافق التي تدخل في منطقة العمل سواء كانت في المياه أو على الأرصفة وكذا على سبيل المثال - الطرق - أعمدة الإنارة - كابلات الكهرباء - كابلات تليفونية - كابلات الإشارة - مواسير - أثاث وأجهزة كهربائية - مسطحات خضراء وأشجار... الخ. وفي حالة تسببه في وجود أي تلف يلتزم بإعادة الشيء إلى أصله ويحق للهيئة المطالبة بالتعويض عن ذلك. وفي حالة عدم إعادة الشيء إلى أصله يتم إصلاحه على حسابه وتحصيله منه وذلك بخلاف المصاريف الإدارية. ويجب عليه في جميع الحالات إجراء التنسيق اللازم مع الجهات المعنية في هذا الشأن بمعاونة الهيئة.
18. يلتزم بتنفيذ كافة التعليمات والتوجيهات والإرشادات التي تصدرها إدارة الهيئة أو جهاز الإشراف التابع لها بما لا يخالف باقي بنود كراسه الشروط ما دامت في مجال تنفيذ مضمون المناقصة.
19. يقوم بوضع العلامات الإرشادية والتحذيرية أثناء العمل بما يحافظ على سلامة العاملين وكافة المتواجدين داخل نطاق العمل، وفي حالة عدم وجودها تُوقع عليه الغرامات التي تقررها الهيئة الاقتصادية، وذلك بخلاف مسؤوليته عن أي حوادث داخل منطقة العمل في النفس أو المال من جراء ذلك سواء للعاملين طرفه أو للغير.
20. يحظر على عمال من ترسو عليه المناقصة القيام بأية أعمال مخالفة للأعمال المكلفين بها، وفي حالة قيام أحد العاملين التابعين له بهذه الأعمال؛ يكون للهيئة الحق في توقيع العقوبة التي تراها مناسبة أو فسخ العقد ومصادرة التأمين.
21. يلتزم بتوفير مصدر للتيار الكهربائي بديلاً في حالة انقطاع التيار الكهربائي بالميناء.
22. يلتزم بالمحافظة على الحالة الفنية لجميع الدوائر الكهربائية والإضاءة بمنطقة العمل وتنفيذ الصيانة الدورية اللازمة طوال فترة العقد.

3.6 كميات المقايسة

الكميات الواردة في المقايسة الكمية تمثل كميات تقديرية للأعمال قابلة للعجز أو للزيادة ولا يمكن اعتبارها كميات حقيقية نهائية، والغرض منها بيان مقدار العقد بصفة عامة، ويدفع لمن ترسو عليه المناقصة قيمة الكميات الفعلية التي يتم تنفيذها على الطبيعة

سواء كانت تلك الكميات أقل أو أكثر من الواردة في جدول الكميات والأسعار، وسواء نشأت الزيادة أو النقصان عن خطأ في الحساب أو بسبب تعديلات أدخلت أثناء العمل، والقياس هندسي وفقاً لشروط العقد المزمع إبرامه في هذا الشأن.

3.7 تحليل الأسعار

يجب على من ترسو عليه المناقصة أن يقدم لمهندسي الهيئة تحليل أسعار واف لجميع بنود المقطوعة خلال شهر واحد من تاريخ تسلمه خطاب الإنساد؛ وذلك لتسهيل قياس ما تم تنفيذه من البنود لحساب الدفعات المؤقتة (المستخلصات) أثناء فترة التنفيذ، ويتم اعتماد هذا التحليل من مهندسي الهيئة بعد مراجعته وتعديله إذا احتاج الأمر.

3.8 صرف المبالغ المعلة

1. بعد استلام الأعمال استلاماً ابتدائياً يقوم مهندسي الهيئة بتحرير الكشف النهائية بقيمة جميع الأعمال التي تمت فعلاً بصورة فنية سليمة، وتقوم الهيئة بعد اعتمادها بصرف قيمتها لمن ترسو عليه المناقصة بعد خصم أية مبالغ سبق صرفها لمن ترسو عليه المناقصة.
2. عند استلام الأعمال استلاماً نهائياً بعد انتهاء فترة الضمان، يتم تسوية الحساب النهائي ويدفع لمن ترسو عليه المناقصة باقي مستحقاته بما في ذلك التأمين النهائي أو ما تبقى منه.
3. من حق مهندسي الهيئة أو أي شخص تنتدبه الهيئة الدخول إلى الموقع أو إلى أي ورش أو أماكن خارج الموقع التي تصنع فيها بعض المواد أو البنود الخاصة بالأعمال؛ وذلك لأجراء الفحوص والاختبارات اللازمة للمواد والأعمال، وعلى من ترسو عليه المناقصة تقديم كافة التسهيلات والمساعدة للتمكن من إجراء تلك الفحوص والاختبارات.
4. يجب أن يقوم من ترسو عليه المناقصة بدعوة مهندسي الهيئة أثناء عمليات التصنيع أو التجهيز لفحص واختبار المواد والمصنعات الخاصة بالأعمال التي يجري تصنيعها أو تجهيزها سواء في ورش الموقع الخاصة بمن ترسو عليه المناقصة أو في ورش وأماكن أخرى، وعلى من ترسو عليه المناقصة أن يحصل على الأذن اللازم لمهندسي الهيئة أو من يمثله للقيام بأعمال الفحص والاختبار في تلك الأماكن، وهذا الفحص والاختبار لن يعفى من ترسو عليه المناقصة من التزاماته تجاه العقد.
5. يجب على من ترسو عليه المناقصة أن يتفق مع مهندسي الهيئة على موعد ومكان فحص واختبار أية مواد أو مصنعات ومهندسي الهيئة سيقومون بحضور أعمال الفحص والاختبار سواء بنفسهم أو بمن يمثله، وإذا لم يحضر مهندسي الهيئة أو من يمثله في الموعد المحدد ولم يصدر مهندسي الهيئة تعليمات أخرى خلاف ذلك، يجوز لمن ترسو عليه المناقصة أن يقوم بتسليم مهندسي الهيئة نسخاً معتمدة من نتائج الاختبارات.
6. إذا كانت المواد أو المصنعات غير جاهزة لإجراء الفحص والاختبار في الموعد والمكان اللذان تم الاتفاق عليهما، أو إذا نتج من الفحص والاختبار أن المواد أو المصنعات بها عيوب وليست مطابقة للمواصفات فمن حق مهندسي الهيئة اعتبار تلك المواد أو المصنعات مرفوضة ويقوم بإبلاغ من ترسو عليه المناقصة بهذا القرار فوراً، وعلى من ترسو عليه المناقصة أن يقوم بإصلاح العيوب لجميع المواد والمصنعات المرفوضة وجميع مصاريف إعادة الفحص والاختبار يتحملها من ترسو عليه المناقصة، أما المصاريف التي تكبدتها الهيئة من جراء ذلك فيتم خصمها من مستحقات من ترسو عليه المناقصة بدون حاجة إلى إنذار أو اتخاذ أي إجراء قضائي سوى إخطار من ترسو عليه المناقصة بذلك.

3.9 فحص الأعمال قبل تغطيتها

لا يجوز تغطية أي جزء من الأعمال قبل اعتماد مهندسي الهيئة لهذا الجزء وعلى من ترسو عليه المناقصة تهيئة جميع الفرص لمهندسي الهيئة لفحص وأخذ مقاسات هذا الجزء المراد تغطيته أو حجبها عن الرؤية ، وعلى من ترسو عليه المناقصة أن يخطر مهندسي الهيئة كتابيا عندما يكون ذلك الجزء جاهزا للفحص وأخذ المقاسات.

وعلى من ترسو عليه المناقصة كشف أي جزء من الأعمال تمت تغطيته أو عمل فتحات فيه أو من خلاله أثناء تنفيذ الأعمال حسبما يطلبه مهندسي الهيئة وإعادة هذا الجزء إلى وضعه السابق، وإذا كان هذا الجزء قد تمت تغطيته أو حجبها بناء على تعليمات مهندسي الهيئة وطلب مهندسي الهيئة إعادة كشفه للفحص مره أخرى وتبين من الفحص أن هذا الجزء الذي تمت تغطيته أو حجبها مطابقاً للعقد فإن مهندسي الهيئة بالتشاور مع الهيئة يقومون بتحديد تكاليف إعادة الكشف أو عمل الفتحات اللازمة وإعادة هذا الجزء إلى وضعه السابق، وتتحمل الهيئة تلك التكاليف مع منح من ترسو عليه المناقصة امتداد مناسب لمدة العقد إذا كانت هذه الأعمال قد تسببت في تعطيل الأعمال بأية صورة، أما إذا تبين أن هذا الجزء غير مطابقاً للعقد فإن من ترسو عليه المناقصة يتحمل كافة التكاليف المذكورة ولا يمنح أي امتداد لمدة العقد نتيجة لذلك.

3.10 إزالة المواد والمصنعات والأعمال المعيبة

لمهندسي الهيئة أو ممثلهم السلطة الكاملة لإصدار التعليمات من وقت إلى آخر بإزالة المواد والمصنعات والأعمال المعيبة أو المرفوضة التي يرى أنها غير مطابقة للعقد ونقلها إلى خارج الموقع واستبدال مواد ومصنعات سليمة ومناسبة بها، وكذلك إعادة إنشاء الأعمال المزالة طبقاً للعقد، ويتحمل من ترسو عليه المناقصة كافة مصاريف الاستبدال والإزالة وإعادة الإنشاء.

إذا أهمل من ترسو عليه المناقصة في أن يزيل من موقع العمل المواد والمصنعات والأعمال المعيبة أو المرفوضة خلال 15 يوماً من تاريخ إخطار مهندسي الهيئة له بذلك؛ يكون من حق الهيئة أن تقوم بإزالتها بمعرفة مع خصم تكاليف هذه الإزالة من مستحقات من ترسو عليه المناقصة بدون اتخاذ أية إجراءات أخرى وبدون أية مسؤولية على الهيئة.

3.11 إيقاف العمل والإجراءات التي يتم اتباعها

إيقاف العمل:

يجوز للمهندس بعد التشاور مع المالك أن يطلب من المقاول أن يوقف تقدم الأعمال أو أي جزء منها بالكيفية التي يراها المهندس، وخلال هذا التوقف على المقاول توفير الوقاية اللازمة والأمن للأعمال أو أي جزء منها إلى المدى الذي يراه المهندس ضرورياً لسلامة تلك الأعمال أو أي جزء منها.

إجراءات المهندس في حالة التوقف:

على المهندس بعد التشاور مع المالك أن يحدد أي تمديد يراه مناسباً لفترة إتمام الأعمال ومقدار المبالغ الإضافية التي تكبدها المقاول فعلاً بسبب هذا التوقف لإضافتها لمستحقاته، ويتم إخطار المقاول كتابياً بذلك، ويعتبر هذا القرار نهائياً لا يجوز للمقاول الاعتراض عليه أو الطعن فيه، ولا تطبق هذه المادة إذا كان التوقف لأحد الأسباب الآتية:

1. منصوص عليه في العقد.
2. ضرورياً بسبب تقصير المقاول في التنفيذ الصحيح للأعمال أو مخالفته لشروط العقد.
3. ضرورياً بسبب الأحوال المناخية المتوقع حدوثها.
4. ضرورياً لجودة تنفيذ الأعمال أو لسلامة الأعمال أو أي جزء منها، عدا الضروريات الناتجة من الأحوال الخمسة التالية: -

- أ- الحرب أو الغزو (سواء كانت الحرب معلنة أو غير معلنة) أو العدوان المسلح، والألغام أو القنابل أو قذائف المدفعية أو القصف أو القذائف الصاروخية أو الذخائر أو المتفجرات الناتجة عن عمليات حربية.
- ب- الإشعاع الأيوني أو التلوث من الإشعاع الذري أو أي من مخاطر أخرى ناتجة من انفجار نووي.
- ت- موجات الضغط الملاحي من الطيران المنخفض الأسرع من الصوت.
- ث- استلام المالك للجزء الذي حدث فيه الفقد أو التلف.
- ج- عوامل من القوى الطبيعية التي لا يمكن للمقاول التنبؤ بها مثل الزلازل والبراكين.

3.12 الأعمال الإضافية والمستجدة

في حالة إذا ما اقتضت الضرورة الفنية لتنفيذ بنود إضافية مستجدة بخلاف البنود الواردة بالمقايضة؛ فيتم التعاقد على تنفيذها وذلك بموافقة السلطة المختصة عن طريق الاتفاق المباشر، وبشرط مناسبة أسعار هذه البنود لسعر السوق بموجب لجنة تشكل لدراسة هذه الأسعار قبل التنفيذ.

3.13 الاستلام الابتدائي

- بمجرد انتهاء الشركة من تنفيذ الأعمال المطلوبة طبقاً لما هو وارد بالمقايضة - يلزم ان تخطر الشركة المالك بكتاب يعلم الوصول بما يفيد انتهاء جميع الأعمال الواردة بالعقد، ويقوم المالك بتحديد موعد لجنة الاستلام الابتدائي ومعاينة هذه الأعمال بمعرفة الجهة المشرفة وبحضور الشركة، وعليها أن تقوم برفع جميع المخلفات بحيث يكون الموقع نظيفاً تماماً وخالي من أي معوقات.
- إذا لم تحضر الشركة في الموعد المحدد في الأخطار تتم معاينة الأعمال وتحرير المحضر الدال على ذلك وإبلاغه بكتاب يعلم الوصول بنتيجة المعاينة.
- إذا أتضح من المعاينة أن الأعمال قد تمت طبقاً لمستندات العقد فيتم الاستلام الابتدائي ويحرر محضراً بذلك من أربعة صور يوقع عليه مندوب المالك والشركة أو مندوبه المفوض وتسلم صورته منه للشركة، ويعتبر يوم الأخطار بالموافقة على الأعمال هو يوم الاستلام الابتدائي. أما إذا أتضح من المعاينة أن الأعمال لم تنفذ على الوجه المطلوب يتم تحرير محضر معاينته بالأعمال المتأخرة ويؤجل الاستلام الابتدائي إلى أن يتضح أن الأعمال قد تمت بما يطابق مستندات العقد.

3.14 الاستلام النهائي

- تضمن الشركة الأعمال وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل مدة عام من تاريخ محضر الاستلام الابتدائي للأعمال ما لم يذكر خلاف ذلك بالمواصفات المرفقة وعندما تنتهي فترة الضمان تقوم الشركة بتحرير خطاب للهيئة يعلم الوصول للاستلام النهائي للأعمال؛ وعليه تشكل لجنة الاستلام النهائي من الهيئة في حضور الشركة لتحرير محضر الاستلام النهائي ورد خطاب الضمان النهائي.
- إذا ظهرت أثناء مدة الضمان أي عيوب في جزء من الأجزاء فعلي الشركة أن تصلح وتجدد هذا الجزء على نفقتها وتحت مسؤوليتها حتى يكون بحالة جيدة.
- إذا قصرت الشركة في إجراء الإصلاح اللازم للأجزاء التالفة أو المعيبة أو التي ظهرت بها أي عيوب؛ فللمالك الحق في أن يجري الإصلاح نيابة عن المقاول وعلي نفقته خصماً من قيمه التأمين النهائي وبدون الحاجة إلى إنذار المقاول أو اتخاذ أي إجراء ما
- بعد مرور فترة الضمان المنصوص عليها بالمادة السابقة يعاد معاينة الأعمال التي تم تنفيذها واستلامها استلاماً ابتدائياً، فإذا أتضح من المعاينة أن الشركة قد قامت بكل التزاماتها طبقاً لشروط العقد وأن الأعمال في حالة صالحه وخالية من أي

عيوب أو تلف، فيتم الاستلام النهائي للأعمال ويحرر محضرا بذلك يوقع عليه مندوب المالك والشركة أو مندوبها المفوض وتسلم صورته منه إلى الشركة، أما إذا تبين خلاف ذلك فيؤجل الاستلام لمدة تحددها الجهة المشرفة يتم خلالها تنفيذ كل الالتزامات المفروضة على الشركة بما يرضي الجهة المشرفة، وتمتد مدة الضمان تبعا لذلك إلي حين قيام الشركة بالتزاماته. ولا يعتبر الاستلام النهائي أنه قد تم الا إذا اثبت ذلك في محضر موقع عليه من الجهة المشرفة وتعطي صورته منه للشركة.

4. محتويات المظروف الفني

يكتب على المظروف الفني الآتي:

المناقصة العامة رقم (2) لسنة 2026/2025م

بشأن عملية صيانة فنادر الأرصفة رقم (6-7-8-9)

عطاء شركة) (

"العرض الفني"

يجب على مقدمي العطاءات الفنية التوقيع على كل صفحة من الأصل من المفوض من قبل الشركة. يجب أن تبدأ العروض بصفحة المحتويات التي تحدد أرقام صفحات الأقسام المختلفة للعرض، وتكون صفحات العرض مطبوعة على جهة واحدة فقط وبمقاس (A4)، التنسيق التلقائي للهوامش بنظام مايكروسوفت أوفيس) ما لم تحتوى تلك الصفحات على كتالوجات أو أي بيانات فنية تحتاج لمقاس أوراق مختلف، والتي يجب ألا يتجاوز حجمها مقاس A3 ويجب أن يغطي العرض البنود المطلوبة بشكل كامل متضمناً المعلومات التفصيلية المطلوبة بكراسة الشروط.

يحتوى المظروف الفني المقدم من الجهة مقدمة العطاء على البنود الآتية:

(1) بيانات الجهة مقدمة العطاء.

(2) العروض الفنية للأعمال.

(3) المرفقات.

(4) سابقة اعمال لمشاريع مماثلة.

- على الجهة مقدمة العطاء الالتزام والحفاظ على الترتيب أعلاه مع وضع فواصل بين كل بند من بنود المظروف وذلك لتسهيل عملية التفريغ والتقييم اختصاراً للوقت والمجهود.
- تقدم العطاءات باللغة العربية مع إمكانية استخدام اللغة الإنجليزية للمصطلحات الفنية.
- يجب ترقيم كل الأوراق في محتويات العرض بما فيها الغلاف والفواصل.

4.1 بيانات الجهة مقدمة العطاء

- تذكر بيانات الجهة مقدمة العطاء.
- من حق لجنة البت استبعاد الشركات التي لا تقوم بتقديم البيانات كاملة ومعتمدة ومختومة بخاتم الشركة.

4.2 العروض الفنية للأعمال

لابد أن يقوم كل مقدم عطاء بتحديد الأصناف والبدايل التي سيقدمها في كل بند مرفقاً بها الكتالوجات الفنية وكافة المواصفات الفنية التي تمكن الهيئة من دراسة عرضه الفني على النمط الآتي:

4.2.1 نوع المواد المستخدمة

تقوم الجهة مقدمة العطاء بتحديد أسم ونوع الصنف المطلوب، وأي بيانات فنية يرى أنها لازمة لإتمام الدراسة.

4.2.2 المواصفات الفنية

يتم توضيح المواصفات الفنية التفصيلية للأصناف المطلوبة مع اعتبار التفاصيل الواردة بالمواصفة الفنية لكل بند من البنود المطلوبة هو الحد الأدنى للمعلومات.

4.3 المرفقات

وثائق قانونية وإدارية للعطاءات

- صورة رسمية من عقد التأسيس والنظام الأساسي مع العطاءات المقدمة من الشركات، وبالنسبة لشركات الأشخاص يرفق صورة رسمية من عقد المشاركة، أما المنشآت الفردية يرفق صورة رسمية من قرار تأسيسها.
- مستخرج حديث من السجل التجاري الخاص بالشركة.
- صورة من البطاقة الضريبية الخاصة بالشركة مدون بياناتها آلياً، وموضحاً بها آخر إقرار ضريبي (صورة واضحة).
- صورة مما يفيد أن الشركة مسجلة وفقاً لأحكام قانون رقم 67 لسنة 2016 بشأن إصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة.
- صورة من شهادة تسجيل الشركة بسجل الوكلاء التجاريين للشركة المصنعة للأصناف المزمع توريدها (إن وجدت).
- شهادات من الجهات المذكورة في جدول سابقة الأعمال أو على الأقل صور عقود وأوامر التوريد.
- أية معلومات توضيحية أخرى.
- إقرار معاينة الموقع معاينة نافية للجهالة.

5. محتويات المظروف المالي

يكتب على المظروف المالي الآتي:

المناقصة العامة رقم (2) لسنة 2026/2025م

بشأن عملية صيانة فنادر الأرصفة رقم (6-7-8-9)

"العرض المالي"

يحتوي العرض المالي المقدم من الجهة مقدمة العطاء على قيمة كل بند على حده من البنود المطلوبة بكراسة الشروط والمواصفات وذلك مع مراعاة الآتي: -

- (1) يجب أن تكون الفئات بالعطاء مدونة بالجنبيه المصري، ومكتوبة بالحبر الجاف أو السائل أو الطباعة رقمًا وحروفًا باللغة العربية دون كشط أو تغيير أو تحشير.
- (2) أن تشمل القيم المقدمة من الشركة مقدمة العطاء جميع الضرائب والرسوم والمصروفات والالتزامات أيًا كان نوعها، فيما عدا الضريبة على القيمة المضافة حيث تحاسب الهيئة على ضريبة القيمة المضافة بسعر صفر على السلع والخدمات اللازمة لمزاولة النشاط وذلك تطبيقًا للمادة (6) من قانون (64) لسنة 2016 وتعديله بالقانون رقم (3) لسنة 2022م.
- (3) صاحب العطاء مسئول عن مراجعة المبالغ المقدمة منه سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها.
- (4) تظل الأسعار التي يتم الترسية بها على الشركة ثابتة دون أية زيادة طوال مدة التنفيذ، ولا يحق لمن ترسو عليه المناقصة المطالبة بأي زيادة في الأسعار لأي سبب.
- (5) يعمل بأي تخفيض في الأسعار الواردة بالعطاء على أن يصل للهيئة قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف.
- (6) يكون للهيئة الحق في مراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها، وإجراء التصحيحات المادية إذا اقتضى الأمر ذلك. ويعتد بسعر الوحدة طبقًا للسعر المبين بالحروف، ولا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن أقل عطاء يقدم في المناقصة.

6. جدول الفئات والكميات

البند	بيان الاعمال	الوحدة	كمية	الفئة	الإجمالي
1	بالمتر المكعب - تكسير في أي نوع من الخرسانات بالهامة الحالية للرصيف والمقاس هندسي طبقا للأبعاد والمناسيب التي يتم تحديدها في اللوحات التصميمية والفئة تشمل نظافة منطقة التكسير وإزالة المخلفات ونقلها الى المقالب العمومية، على ان يراعى سلامه الخرسانات المجاورة للتكسير وجميع ما يلزم لنهوا الاعمال طبقا لتعليمات جهاز الاشراف واصول الصناعة. مما جميعه	م3	75		
2	بالمتر المكعب - توريد و صب خرسانة مسلحة بهامه الرصيف تتكون من 0.8 م3 سن + 0.4 م3 رمل حرش نظيف + 400 كجم اسمنت مقاوم للكبريتات بحيث تكون نسبة التسليح لا تقل عن 80 كجم لكل متر مكعب خرسانة و الفئة تشمل اعمال الشدات و الصلبات اللازمة و توريد و تشغيل الخرسانة اثناء صبها باستخدام الهزاز و ايضا الفئة تشمل اعمال التزريع لحديد التسليح في خرسانة الهامة الحالية باستخدام الايوكسي (كيما بوكس 165 او سيكا انكور فيكس) او ما يماثلها و الفئة تشمل معالجة الخرسانة بعد الصب و عمل اختبارات تكسير المكعبات الخرسانية و البند يشمل تكليف احد المكاتب الاستشارية ذو خبره في تلك النوعية في الاعمال لتصميم القطاع (مع ضرورة اعتماده من الهيئة) لعمل الرسومات التصميمية و اعتمادها و نهوا الاعمال طبقا لتعليمات جهاز الاشراف و اصول الصناعة. مما جميعه	م3	55		
3	بالعدد - فك واعاده تركيب احجار تتويجة من على ارصفة الميناء، والسعر يشمل اعاده تركيب احجار التتويجة بالمونة الاسمنتية مضاف اليها مواد ايبوكسيه مناسبه للحام المونة بالخرسانة القديمة كما يشمل تنظيف اللحامات القديمة وعمل جميع ما يلزم لنهوا الاعمال طبقا لأصول الصناعة وتعليمات جهاز الإشراف. مما جميعه	عدد	60		
4	بالعدد - فك الحاميات المطاطية (أسطوانية الشكل) الحالية للأرصفة رقم 6 و 7 و 8 و 9 و البند يشمل فك الاكسسوارات القديمة من جنازير و اقفال و خلافة وتسليمها الى مخازن الميناء والبند يشمل اعاده تركيب الفنادر على الاكسسوارات الجديدة الموضحة بالبنود المقرنة بها (البند فك وتركيب كما هو موضح غير شامل اسعار الاكسسوارات) و الفئة تشمل عمل جميع ما يلزم لنهوا الاعمال طبقا لأصول الصناعة. مما جميعه	عدد	35		

5	بالعدد - توريد وتركيب جنزير صلب بحري مجلفن مقاوم لمياه البحر قطر 1.25 بوصة وبطول مناسب لا يقل عن 3.5 متر مع تقديم عينات وشهادات الاختبار اللازمة لاعتمادها من جهاز الاشراف والسعر يشمل توريد وتركيب جراب من المطاط بقطر مناسب واعمال الدهانات وجهين من البرايمر ووجهين ببولية معدنية مقاومة لمياه وجميع ما يلزم لنهوا الاعمال طبقا لأصول الصناعة. مما جميعه	عدد	35		
6	بالعدد - توريد وتركيب اقبال بحرية من الصلب البحري المجلفن والمقاوم لمياه البحر قطر 2 بوصة والسعر يشمل تقديم العينات وشهادات الاختبار اللازمة لاعتمادها من جهاز الاشراف واعمال الدهانات وجهين من البرايمر ووجهين ببولية معدنية مقاومة لمياه وجميع ما يلزم لنهوا الاعمال طبقا لأصول الصناعة. مما جميعه	عدد	70		
7	بالعدد - توريد و تركيب لوح حديد (بالته) من الصلب البحري المجلفن المقاوم لمياه البحر سمك 2 سم و بأبعاد لا تقل عن 35×35 سم بها عدد 4 فتحات بقطر 1 بوصة بالزوايا الأربعة و السعر يشمل توريد جنش نصف دائي من الحديد الصلب 1.5 بوصة بطول مناسب و يتم لحامه بمنتصف اللوح و الفنة تشمل توريد عدد 4 وجوايط من الصلب المقاوم لمياه البحر بقطر 1.5 بوصة و بطول 50 سم ذو سن قلاووظ بطول 10 سم و عدد 2 صامولة لكل جاويط والبند يشمل اعمال الدهانات وجهين من البرايمر ووجهين ببولية معدنية مقاومة لمياه و السعر يشمل تقديم العينات لاعتمادها و شهادات الاختبار اللازمة لاعتمادها من جهاز الاشراف وعمل جميع ما يلزم لنهوا الاعمال طبقا لأصول الصناعة، مما جميعه	عدد	70		
8	بالمتر المربع - اعمال تكسير الغطاء الخرساني بعمق لا يقل عن 10 سم لهامة الرصيف رقم 8 وحتى الوصول الى حديد التسليح الخاص بالهامة و البند يشمل صنفرة حديد التسليح للهامة و دهان حديد التسليح بمادة مانعة للصدأ من المواد الايبوكسية (سيكا زنك ريتش او كيمابوكسي 131 او ما يماثلها) بعد اعتمادها و الفنة تشمل اعمال النظافة بعد التكسير و ازالة جميع مخلفات التكسير و نقلها الى المقالب العمومية و البند يشمل اعمال توريد و صب خرسانة المكونة من 0.8م 3 سن صغير + 0.4 م 3 رمل حرش نظيف + 400 كجم اسمنت مقاوم للكبريتات و البند يشمل اعمال التسوية للخرسانة بعد الصب و عمل جميع ما يلزم لنهوا الاعمال طبقا لأصول الصناعة مما جميعه	م ²	30		

9	بالكجم - توريد وتركيب حديد تسليح لزوم هامه رصيف رقم (8) بالأماكن التالف بها حديد التسليح القديم مع ضرورة ربط الحديد القديم بالحديد الجديد جيدا وبالأقطار والأبعاد المطلوبة والبند يشمل جميع ما يلزم لنهوا الأعمال طبقا لأصول الصناعة وتعليمات جهاز الإشراف. مما جميعه	كجم	200		
10	بالمتر المسطح - توريد و صب خرسانة عادية لزوم البلاطات الارضية بسمك 15 سم باستخدام الخرسانة الجاهزة و بمحتوى اسمنتي لا يقل عن 350 كجم/م ³ من الاسمنت المقاوم للكبريتات عل ان تكون مقاومة الضغط للخرسانة بعد 28 يوم لا تقل عن 300 كجم/سم ² ويتم صب الخرسانة وتسويتها بالأبعاد والمقاسات المطلوبة والبند يشمل دمك الخرسانة باستخدام الهزاز الميكانيكي ورش سطح الخرسانة بمادة الهارد توب و تسوية سطح الخرسانة و مسها باستخدام الهيلكوبتر ومعالجة الخرسانة بالمياه لمدته لا تقل عن 7 ايام و عمل جميع ما يلزم لنهوا الأعمال طبقا لأصول الصناعة و تعليمات جهاز الإشراف. مما جميعه	م ²	80		
11	بالمتر المكعب - توريد و صب خرسانة عادية تتكون من 0.8 م ³ سن + 0.4 م ³ رمل حرش نظيف + 250 كجم/م ³ اسمنت مقاوم للكبريتات على ان تكون مقاومة الضغط للخرسانة بعد 28 يوم لا تقل عن 250 كجم/سم ² و يتم فرش الخرسانة و تسويتها بالأبعاد والمقاسات المطلوبة وعمل جميع ما يلزم لنهوا الأعمال طبقا لأصول الصناعة و تعليمات جهاز الاشراف. مما جميعه	م ³	8		
اجمالي تكلفة الاعمال					

7. مشروع العقد

مشروع عقد عملية صيانته فنادر الأرصفة ارقام (6 ، 7 ، 8 ، 9)

بميناء الأدبية البحري

إنه في يوم الموافق / / 2025م تم الاتفاق بين كل من:
أولاً: الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومقرها الرئيسي العاصمة الإدارية الحي الحكومي مبنى الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ويمثلها قانونا في التوقيع على هذا العقد السيد الأستاذ/ وليد محمد سامي جمال الدين بصفته رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
ويشار إليها فيما بعد بـ ("الهيئة" / "الطرف الأول").

ثانياً: شركة الشكل القانوني/.....
سجل تجارى..... والكائن مقرها
ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد /.....
بصفته.....
ويشار إليها فيما بعد بـ ("الشركة" / "الطرف الثاني").

تمهيد:

حيث أن الطرف الأول هيئة عامة منشأة طبقاً لأحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم 83 لسنة 2002 وتعديلاته وبموجب القرار الجمهوري رقم 330 لسنة 2015 وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2282 لسنة 2015 بهدف إقامة وتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعمل على جذب الاستثمارات إليها وزيادة حصة جمهورية مصر العربية في التجارة العالمية وذلك من خلال أداء أعمالها وفقاً لأعلى المستويات العالمية وتوفير المرافق والخدمات بأرقى المعايير والمواصفات الفنية، حيث يتبعها أربع مناطق اقتصادية وست موانئ بحرية ومنها ميناء الأدبية البحري.
وحيث ترغب الهيئة في التعاقد على عملية صيانة فنادر أرصفه ارقام (6، 7، 8، 9) بميناء الأدبية البحري.
وعليه قامت الهيئة بطرح العملية بموجب المناقصة العامة رقم (.....) لسنة 2025/2026، واستجابت الشركات المتخصصة في مجال ممارسة النشاط.

وحيث أن الطرف الثاني هو إحدى الشركات العاملة في ذات المجال موضوع المناقصة وعليه تم الترسية عليه بتاريخ/...../2025 طبقاً لمحضّر الترسية المؤرخ في / / 2025.
وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتعاقد فقد اتفقا على إبرام هذا العقد طبقاً للشروط الآتية:

البند الأول:

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات ومقايضة الاعمال والعرض الفني والمالي المقدم من الطرف الثاني ومحضّر البت المنعقدة بتاريخ/...../2025 والذي انتهى إلى إسناد عملية صيانة فنادر أرصفه ارقام (6، 7، 8، 9) الأدبية البحري.

محل هذا التعاقد الي الطرف الثاني والمعتمد من السلطة المختصة للطرف الأول بتاريخ...../...../2025، وإخطار الترسية الصادر برقم (.....) بتاريخ/...../2025 وجميع المكاتبات المتبادلة بين الطرفين جزء لا يتجزأ من هذا العقد وممتما ومكملاً لأحكامه وملزمة لطرفيه دون الإخلال بأي من الأحكام الواردة به.

البند الثاني:

أسند الطرف الأول للطرف الثاني عملية صيانته فنادرا ارفسه ارقام (6، 7، 8، 9) ميناء الأدبية البحري وطبقاً لإخطار الترسية الصادر برقم (.....) بتاريخ .. /.. /2025.

البند الثالث:

يلتزم الطرف الثاني بتقديم خطاب ضمان نهائي رقم (.....) لسنة 2025 صادر من بنك بمبلغ إجمالي وقدره جنيهه (..... جنياً مصرى فقط لا غير) غير مقترن بأي شرط، كتأمين نهائي على أن يرد بعد انتهاء فترة التعاقد وحال عدم وجود مستحقات للهيئة أو أي جهة حكومية أخرى.

البند الرابع:

مدة التعاقد هي ستة أشهر تبدأ من تاريخ التوقيع على محضر استلام الموقع ولا يجوز التجديد لمدد أخرى إلا بموافقة كتابية من الهيئة وبعد التفاوض على الأسعار والشروط التعاقدية في حينه.

البند الخامس:**التزامات الطرف الأول:**

للهيئة الحق بتكليف طاقم من موظفيها للقيام بالأشرف والمراقبة على كافة أعمال صيانته الأرصفة ويكون طاقم الأشرف ممثل الهيئة أمام الجهة المسند إليها عملية صيانته الأرصفة ارقام (6، 7، 8، 9) وأن يكون له الحق في الاطلاع على إيصالات التوريد، كما يكون للهيئة الحق في إرسال لجان متابعة وتفتيش على فترات دورية ويكون مهمتها التأكد من حسن سير العمل وطبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات.

البند السادس:**التزامات الطرف الثاني:**

1. يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التصاريح اللازمة لدخول وخروج من وإلى دائرة الجمرک لموظفيه ومعداته بمعرفته وعلى نفقته الخاصة ويعتبر مسئولاً عن أمن وسلامة وإقامة موظفيه مسئولية كاملة.
2. يلتزم الطرف الثاني بإجراءات الأمن والسلامة والصحة المهنية بالميناء وتعليمات الدفاع المدني والحماية المدنية والحريق والأمن الصناعي والتقيد بالتعليمات الخاصة بتلوث البيئة.
3. يلتزم الطرف الثاني بالتعليمات الخاصة بتنظيم العمل داخل الميناء.
4. يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة الضرائب والرسوم والتعويضات المقررة طبقاً للقوانين والقرارات بشأن ما يتعلق بجميع الجهات المعنية بدون تدخل الهيئة.
5. يلتزم الطرف الثاني بسداد أي تعريفات أو مصاريف قد تفرض بقرارات وزارية أو بقرارات الهيئة حالاً أو مستقبلاً بشأن ما يتعلق بالميناء.
6. يلتزم الطرف الثاني بتقديم صورة من التعاقدات التي يبرمها مع العملاء والمقاولين وكافة المستندات الدالة على ذلك.
7. يعد الطرف الثاني مسئولاً مسئولية الشخص الحريص عن الحفاظ والصيانة اللازمة لكل وسائل البنى التحتية التي تخدم الميناء بما يضمن أداء الخدمات بفاعلية طوال فترة العقد.
8. يقر الطرف الثاني بأنه سيسلم فنادر الارصفه بميناء الأدبية عند انتهاء مدة العقد بما أضافه عليه من أعمال بحالة تشغيلية جيدة وإذا نقص أو تلف منه شيء يلتزم بإعادته إلى حالته على نفقته فوراً وإلا كان للهيئة أن تخصم التكاليف من التأمين المودع لديها بدون إخطار أو تنبيه.

9. يلتزم الطرف الثاني بنظافة وأمن وسلامة المنطقة محل المناقصة.
10. يلتزم الطرف الثاني قبل انتهاء مدة العقد بأسبوعين بإخطار الهيئة بميعاد فحص واختبار المناطق محل المناقصة.
11. يتحمل الطرف الثاني كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والمصاريف المستحقة عن هذا النشاط دون أية مسؤولية أو أعباء من أي نوع على الهيئة وذلك من حسابه الخاص إلى الجهة المعنية طبقاً للتشريعات السارية في ذلك الوقت.
12. يجب على الطرف الثاني مراعاة تطبيق قواعد تشغيل العاملين وعلى الأخص خلال العطلات الرسمية للدولة، وكذا مراعاة قوانين الأمن العام والصحة والعمل والجمارك والأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية وقانون التأمين الاجتماعي رقم (79) لسنة 1975 وقرار وزارة التأمينات رقم (74) لسنة 1988م أو أي قرارات تصدر من مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
13. على الطرف الثاني التقدم للجهات المعنية لاستخراج تصاريح العمل، والحصول على موافقة الجهات المختصة على مزولة النشاط، وذلك على نفقته الشخصية ودون أدنى مسؤولية عن الهيئة مع التركيز على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة والآداب العامة.
14. على الطرف الثاني المحافظة على سلامة جميع ممتلكات الغير وكذا ممتلكات الهيئة الاقتصادية التابع لها الموقع وكافة المرافق التي تدخل في منطقة العمل سواء كانت في المياه أو على الأرصفة وكذا على سبيل المثال - الطرق - أعمدة الإنارة - كابلات الكهرباء - كابلات تليفونية - كابلات فيبر - كابلات الإشارة - مواسير - أثاث وأجهزة كهربائية - مسطحات خضراء وأشجار ... الخ ، وفي حالة تسببه في وجود أي تلف يلتزم بإعادة الشيء إلى أصله ويحق للهيئة المطالبة بالتعويض عن ذلك، وفي حالة عدم إعادة الشيء إلى أصله يتم إصلاحه على حسابه وتحصله منه وذلك بخلاف المصاريف الإدارية، ويجب عليه في جميع الحالات إجراء التنسيق اللازم مع الجهات المعنية في هذا الشأن بمعاونة الهيئة.
15. يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ كافة التعليمات والتوجيهات والإرشادات التي تصدرها إدارة الهيئة أو جهاز الإشراف التابع لها بما لا يخالف باقي بنود كراسة الشروط ما دامت في مجال تنفيذ مضمون المناقصة.
16. يلتزم الطرف الثاني بوضع العلامات الإرشادية والتحذيرية أثناء العمل بما يحافظ على سلامة العاملين وكافة المتواجدين داخل نطاق العمل، وفي حالة عدم وجودها تُؤقَّع عليه الغرامات التي تقررها الهيئة الاقتصادية، وذلك بخلاف مسؤولية الطرف الثاني عن أية حوادث داخل منطقة العمل في النفس أو المال من جراء ذلك سواء للعاملين أو للغير.
17. يحظر على عمال الطرف الثاني القيام بأية أعمال مخالفة للأعمال المكلفين بها وفي حالة قيام أحد العاملين التابعين له بهذه الأعمال فيكون للهيئة الحق علي العقوبة التي تراها في فسخ العقد او مصادرة التأمين.
18. يلتزم الطرف الثاني لاستخراج تصاريح دخول الميناء على نفقته الشخصية.
19. يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد نفسه ولا يجوز أن يوكل في تنفيذها في جملتها أو التنازل عنها كلها أو جزء منها لآخر في الباطن إلا بموافقة كتابية مسبقة من الطرف الأول وهذه الموافقة لا تعفي الطرف الثاني من مسؤوليته في تنفيذ تلك الأعمال أو الالتزامات المقررة في هذا العقد، وإذا خالف الطرف الثاني هذا الشرط يحص للطرف الأول اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى إنذار أو تنبيه أو الحصول على حكم قضائي بذلك، ولا يخل هذا بحق الهيئة في الرجوع على الطرف الثاني بالتعويض.
20. يلتزم من ترضو عليه المناقصة التأمين على المشروع ضد أخطار الحريق والأخطار الطبيعية والأخطار الإضافية والسطو.

البند السابع:

التنازل عن العقد أو التعاقد من الباطن:

- (1) لا يجوز للطرف الثاني التنازل للغير عن القيام بكامل أعمال العقد أو أي جزء منه.
- (2) يجوز للهيئة ان تسمح للطرف الثاني أن يتعاقد من الباطن عن أي جزء من الأعمال محل هذا العقد وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الأول، وموافقة الطرف الأول لا تعفي الطرف الثاني من مسؤولياته أو التزاماته بموجب العقد،

ويظل الطرف الثاني مسؤولاً عن أعمال وأخطاء وإهمال أي مقاول من الباطن أو وكلائه أو موظفيه أو عماله كما لو كانت هذه الأعمال أو الأخطاء الإهمال الصادر من الطرف الثاني نفسه أو وكلائه أو موظفيه أو عماله وذلك دون أدنى مسؤولية على الهيئة،

(3) ولا يجوز للطرف الثاني استبدال أي مقاول من الباطن سبق اعتماده إلا بعد موافقة مهندسي الهيئة كتابياً، وفي حالة مخالفة ذلك يحق للطرف الأول فسخ العقد ومصادرة التأمين وتطبيق أحكام لائحة المشتريات الهيئة.

البند الثامن:

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ الأعمال المطلوبة طبقاً لما هو متفق عليه، يحق للطرف الأول أن يوقع غرامة التأخير الواجبة التطبيق طبقاً للائحة المشتريات والعقود المعتمدة والخاصة بالطرف الأول.

البند التاسع:

يحق للطرف الأول خلال مدة تنفيذ العقد أن يعدل في الأعمال سواء بالزيادة أو النقصان طبقاً للائحة المشتريات والعقود المعمول بها لدى الطرف الأول.

البند العاشر:

في حالة إخلال الطرف الثاني ببند هذا العقد وعدم قيامه بتنفيذ التزاماته في التوقيتات المحددة فيحق للطرف الأول اتخاذ أحد الإجراءات الواردة في لائحة المشتريات والعقود الخاصة بالطرف الأول والقوانين المنظمة فيما لم يرد به نص باللائحة وفقاً لما تقررته وتقتضيه مصلحة العمل وذلك بعد إخطار الطرف الثاني بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بالفاكس أو بالوسائل الإلكترونية بموطن الخلل في تنفيذ التعاقد على عنوانه الموضح بهذا العقد وخاصة ما يلي:

1. تنفيذ الأعمال على حساب الطرف الثاني بذات الشروط والمواصفات المتفق والمتعاقد عليها.
2. فسخ التعاقد مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وفي هاتين الحالتين يصبح التأمين النهائي من حق الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية (الطرف الأول) ويكون لها أن تخصم ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها - بما في ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية والفوائد البنكية على أرصدة الدفعات المقدمة وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي من تاريخ استحقاق هذه الدفعات - وذلك من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديها وفي حالة عدم كفايتها تلجأ الهيئة (الطرف الأول) إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية بما لم تتمكن من استيفاءه من حقوق وذلك بالطرق المقررة قانوناً.

البند الحادي عشر:

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

1. التعاقد من الباطن على أي جزء من المهام المسندة إلى الطرف الثاني عن طريق استخدام شركاء من الباطن دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الأول.
2. إذا ثبت أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعاملاته مع الطرف الأول في حصوله على العقد.
3. إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند الثاني عشر:

للطرف الأول الحق في فسخ هذا العقد قبل انتهاء مدته دون اعتراض من الطرف الثاني، ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قانونية أو قضائية وفي الحالات الآتية:

1. الإخلال بأي بند أو التزام منصوص عليه في هذا العقد أو أي التزام من الالتزامات المنصوص عليها بكراسة الشروط.
2. إذا أخل الطرف الثاني بأي شرط من شروط العقد أو أي التزام من الالتزامات المنصوص عليها بكراسة الشروط.

3. في حالة تقاعس أو تباطؤ الطرف الثاني في البدء بتنفيذ العقد.

ويترتب على الفسخ في الحالات السابقة فيما عدا الوفاة مصادرة التأمين النهائي لصالح الهيئة، ولها الحق في تحميل الطرف الثاني بكل خسارة أو مصروفات تنتج عن الفسخ، وحققها في مطالبته بالتعويض ولها في سبيل ذلك الحجز على ما يكون للمتعاقد لدى الغير أو الجهات الإدارية الأخرى.

البند الثالث عشر:

يلتزم الطرف الثاني بالحفاظ على سرية البيانات والمعلومات التي حصل عليها بواسطة الطرف الأول، ولا يحق له استخدامها إلا لأغراض هذا العقد بعد موافقة الطرف الأول، كما يقتصر الإفصاح عن هذه المعلومات على الموظفين المكلفين لدى كلا الطرفين وإلى الحد الذي يسمح به العمل المسند إليهم.

البند الرابع عشر:

أقر طرفي العقد بصحة العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الأطراف لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الثاني بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً بخطاب مسجل بعلم الوصول وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الخامس عشر:

يسرى على هذا العقد أحكام لائحة المشتريات والتعاقدات الخاصة بالطرف الأول وقانون تنظيم التعاقدات التي تُبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في هذا العقد أو اللائحة.

البند السادس عشر:

اتفق واقر الطرفان بقبول اية تعديلات على العقد تدخلها إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة.

البند السابع عشر:

في حالة نشوب أي خلاف بشأن تنفيذ أو تفسير هذا العقد يتم تسويته ودياً خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشوبه، وفي حالة فشل الطرق الودية في التوصل إلى اتفاق بين الطرفين ينعقد الاختصاص لقضاء مجلس الدولة دون غيرها للفصل في هذا الخلاف.

البند الثامن عشر:

تحرر هذا العقد باللغة العربية من عدد أربع نسخ بيد الطرف الأول ثلاث نسخ ونسخة واحدة للطرف الثاني للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الأول	الطرف الثاني
الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	شركة.....
التوقيع ()	التوقيع ()
السيد الأستاذ / وليد جمال الدين	السيد /
بصفته رئيس الهيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	